



العدد الثاني / ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

أعوان القاضي في الفقه الإسلامي

د. اياد فوزي توفيق حمدان

أستاذ مساعد - وحدة الدراسات الإسلامية - جامعة السودان

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

Abstract:

This study is about the judge assistants in Islamic Figh. This is because the scientists agreed on that the judge should have assistants to help him does his tasks. These assistants are : the scribe, the justice scribe, the police, the opponents agents, the translator, the experience people, the Shura people.

The study defines these assistants, show the nature of their responsibilities. It also provides some evidences on their use as assistants for the judge beside the conditions that should be available in them.

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً وهو " أعوان القاضي في الفقه الإسلامي " ، ذلك أن الفقهاء قد نصوا على ضرورة أن يكون مع القاضي أعوانٌ يساعده في القيام بأعماله ، وهم " الكاتب ، وكاتب العدل ، البواب أو الحاجب ، الشرطة ، الوكلاء بالخصومة ، الترجمان ، أهل الخبرة ، أهل الشورى " . وستبين هذه الدراسة التعريف بهؤلاء الأعوان ، وبيان حدود وطبيعة مهامهم ، والأدلة على مشروعية اتخاذهم أعواناً للقاضي ، وكذلك الشروط التي اشترطها العلماء فيهم.

مقدمة :

تعالج هذه الدراسة موضوعاً مهماً وهو ” أعوان القاضي في الفقه الإسلامي “ ، ذلك أن الوظيفة القضائية تلعب دوراً كبيراً في استقرار المجتمع وأمنه ، وهذا الدور الذي يقوم به القضاء يحتاج إلى جهاز متعدد قادر على حمل المسؤولية ، وتأدية واجبها على الوجه الأكمل.

فهناك أمور تصاحب القضاء ، وليست من القضاء ، وقد تكون مدعاة لانشغال القاضي وتكثير أعماله دون كبير فائدة ، لذلك نص الفقهاء على ضرورة أن يكون مع القاضي أعوانٌ يساعدونه في القيام بأعماله وهم : ” الكاتب ، و كاتب العدل والبواب أو الحالج والشرطة والوكلاء بالخصومة والترجمان وأهل الخبرة وأهل الشورى “.

وستبين هذه الدراسة أن هؤلاء الأعوان لهم دور كبير في إنجاح مهمة القاضي ، فبقدر عددهم وكفاءتهم بقدر ما يساعد ذلك مساعدة كبيرة في فعالية القضاء وفصل وتنفيذ الأحكام بسرعة ودقة.

وستتناول هذه الدراسة التعريف بهؤلاء الأعوان ، وبيان حدود وطبيعة مهامهم ، والأدلة على مشروعية اتخاذهم أعواناً للقاضي وكذلك الشروط التي اشترطها العلماء فيهم.

أعوان القاضي :

إنّ القاضي لا يتمكن بمفرده من أن يقوم بالأعباء الكبيرة التي يتطلبها حسن سير العدالة ، من ترتيب لدخول الخصوم ، وكتابة وتنظيم السجلات ، وتأديب من يحاول أن يشوش على الخصوم أو الشهود أو يسيء إلى القاضي ، من أجل ذلك نص الفقهاء على أنه يجب أن يكون مع القاضي آخرون يسمون بأعوان القاضي يساعدونه في ذلك ويكونون تحت إمرته وذلك لتسهيل مهمته ، وتفصيل هؤلاء الأعوان :

أولاً : الكاتب :

وهو الذي يلزم القاضي ، ويجلس بين يديه يشاهد ويسجل ما يدور في الجلسة ، فيتولى كتابة الدعوى التي يرفعها الخصوم ، ويثبت أقوال الشهود وأدلتهم ، ويتولى جميع

أعمال الإنذار والتبليغ ، ويتولى كتابة المحاضر ، ونسخ الأحكام ثم يعتني بحفظ أوراق المعاملات من الدعاوي. إذاً فالكتابة توجهها المصلحة وتفرضها صيانه الحقوق ، حتى يتمكن القاضي من أداء واجبه كما ينبغي. ولحفظ الدعاوي والبيانات وتلدوين محاضر السجلات وتنظيمها والحفاظة عليها ليتمكن القاضي من الرجوع إليها عند الحاجة.

والأصل في اتخاذ الكاتب : ما روى أن النبي ﷺ اتخذ كتاباً من الصحابة رضي الله عنهم : زيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ، وأبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، والزبير بن العوام ، والمغيرة بن شعبة ، وخالد بن الوليد ، وخالد بن سعيد بن العاص.^(١) وقد ذكر البعض أن كتاب النبي ﷺ زادوا على الأربعين.^(٢) أما بالنسبة لأقوال الفقهاء في حكم اتخاذ الكاتب :

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى أنه يستحب للقاضي أن يتخذ كاتباً ، لأنه من هيئة المنصب وإلى ما فيه من عون له. وذهب المالكية^(٦) إلى وجوب اتخاذ الكاتب.

وقد وفق نصر فريد واصل بين القولين بأن ما ذهب إليه الجمهور محمول على ما إذا كان الأمر لم يشق على القاضي ويصعب عليه القضاء من غير كاتب وما لم يفد ذلك في تنظيم السلطات القضائية التي يتبع لها القاضي من حيث ولايته حيث يجب إتباع ذلك ، ولعل المراد بوجوب اتخاذ الكاتب على المعتمد في مذهب المالكية يكون سببه مراعاة ما سبق وهذا أمر معقول حتى يتفرغ القاضي لأداء واجبه كما ينبغي ، وقد يشق على

(١) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ج ١٣ ص ١٨٣ ، ابن قدامة ، الكافي. ج ٣ ص ٤٤٤ ،

الرملي ، نهاية المحتاج. ج ٨ ص ٢٥١

(٢) ابن القيم ، زاد المعاد. ج ١ ص ١١٧.

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١٠ ، السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٩٠ ، الطرابلسي ، معين الحكام ص ١٦.

(٤) الشيرازي ، المهذب. ج ٢ ص ٣٧ ، الرملي ، نهاية المحتاج. ج ٨ ص ٢٥١ ، الماوردي ، آداب القاضي. ج ٢ ص ٥٨.

(٥) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ٧٢ ، ابن قدامة ، المقنع. ج ٣ ص ٦١٣.

(٦) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. ج ٤ ص ١٣٨.

القاضي أن يكتب بنفسه لكثرة أشغاله ونظره في القضايا فيحتاج إلى كاتب يستعين به في عمله.^(٧)

هذا وقد ذهب العلماء إلى اشتراط عدة شروط في الكاتب هي :

(١) الإسلام : فلا يجوز اتخاذ كاتب غير مسلم كاليهودي والنصراني والنجوسي والبيوزي وجميع ملل أهل الشرك^(٨) وذلك لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٨].

ولأن ما يقوم به كاتب القاضي من أمر الدين ، وهم يخونون المسلمين في أمور الدين ليفسدوه عليهم ولأن كاتب القاضي يعظم في الناس وقد نهينا عن تعظيمهم.^(٩)

وكذلك قوله ﷺ : ” إنا لا نستعين بمشرك “.^(١٠)

ولما روى عن عمر رضي الله عنه أنه عنف أبا موسى الأشعري فانتهره وضرب فخذه وقال له عندما اتخذ كاتباً نصرانياً : لا تكرموهم إذ أهانهم الله ولا تأمنوهم إذ خونهم الله ولا تدنوهم إذ أقصاهم الله.^(١١)

وعلق القرطبي على هذا الخبر بقوله : ” وقد انقلبت الأحوال هذه الأزمان باتخاذ أهل الكتاب كتبة وأمناء وتسودوا بذلك عند الجهلة والأغبياء من الولاة والأمراء “.^(١٢) كما أنَّ الإسلام من شروط العدالة ، والعدالة شرط في الكاتب.^(١٣)

(٧) نصر فريد واصل ، السلطة القضائية في الإسلام. ص ٢٣٥.

(٨) النووي ، المجموع. ج ١٩ ص ١٣٧.

(٩) السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٩٣.

(١٠) سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد. ج ٢ ص ٩٤٥.

(١١) السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٩٣.

(١٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٢ ص ٧٩.

(١٣) النووي ، المجموع شرح المذهب. ج ١٩ ص ١٣٧.

(٢) العدالة : وهي أن يقوم بالفرائض والأركان ويتجنب الكبائر من الآثام ولا يصر على الصغائر وأن يكون بعيداً عن مواطن الريب مأموناً وقت الرضا والغضب.^(١٤)

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١٥) والمالكية^(١٦) وقول عند الشافعية^(١٧) والحنابلة^(١٨) إلى توافرها في الكاتب لأن الكتابة من باب الأمانة ، والأمانة لا يقوم بها إلا العدل العفيف الصالح.

فإن الفاسق لا يؤمن أن يخون ، فلا يؤمن عليه القضاء ، لأنه مؤتمن على إثبات الإقرار والبيّنات ، وتنفيذ الأحكام ، فافتقر إلى صفة من تثبت به الحقوق كالشهود ، ولأن الكاتب من أقوى ما يعتمد عليه القاضي فلا يفوضه إلا لمن هو معروف بالصلاح والعفاف.^(١٩)

وذهب الشافعية في قول^(٢٠) إلى أن الإسلام والعدالة ليسا بشرط في الكاتب بل هما مستحبان. وعللوا ذلك بأنه لا بد أن يطلع الحاكم على كل ما يكتبه فتؤمن الخيانة بذلك فعلى هذا يجوز أن يكون الكاتب فاسقاً أو كافراً.^(٢١)

وقالوا أن الآية محمولة على حالة عدم الوثوق بهم كما أنه ثبت في السنة من استعانة الرسول ﷺ بصفوان بن أمية يوم هوازن ، وآخرين معه من طلقاء مكة^(٢٢)

(١٤) ابن حزم ، المحلى. ج ١٠ ص ٥٦٤.

(١٥) السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة. ج ٢ ص ١١٣.

(١٦) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. ج ٤ ص ١٣٨.

(١٧) النوي ، المجموع. ج ١٩ ص ١٣٧.

(١٨) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ٧٢.

(١٩) الطرابلسي ، معين الأحكام. ص ١٦ ، الماوردي ، آداب القاضي. ج ٢ ص ٥٨.

(٢٠) المرجع السابق. ج ٢ ص ٥٨ ، النوي ، المجموع. ج ١٩ ص ١٣٧.

(٢١) وأما ذهب إليه الشافعية يتفق مع واقع العصر بالنسبة للبلاد الإسلامية التي تعيش فيها جماعات غير مسلمة مثل مصر والسودان وسوريا.

(٢٢) الشيرازي ، المذهب. ج ٢ ص ٢٩٥.

قلَّ النووي : وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه. ^(٢٣)

(٣) الأهلية الكاملة : بأن يكون بالغاً عاقلاً تجوز شهادته لأنه قد يحتاج القاضي إلى شهادته. قلَّ الطرابلسي : ولا يجعل كاتب الحكم صبيّاً ولا عبداً... ولا محدوداً في قذف ولا ذمياً. ^(٢٤)

وهناك شروط يرى الفقهاء توفرها في الكاتب استحباباً نذكر منها :

- (١) أن يكون الكاتب فقيهاً ليعرف كيف يعبر عن المعاني تعبيراً صحيحاً سواء كان في الدعاوي أم في البيانات أم في مكاتبات القاضي أم في السجلات ، فإذا كان عالماً بالفقه استطاع الحذف والاختصار من كلام الخصمين ، فإن لم يكن كذلك أفسد المعنى. فإذا لم يكن فقيهاً فيلزمه الفقهاء بكتابة كل ما يسمع دون تصرف حتى لا يبطل واجباً أو يوجب باطلاً فهو شرط استحباب وأولوية عند جمهور الفقهاء. ^(٢٥)
- (٢) أن يكون صحيح الضبط حافظاً واعياً لما يسمع فيسجله كما سمع حتى لا يفسد ما يكتب بجهله.
- (٣) أن يكون وافر العقل جزل الرأي سديد التحصيل حسن الفطنة ورعاً نزهاً لئلا يستمال بالطمع ^(٢٦) بهدية أو رشوه قلَّ ابن أبي الدم : له اتخاذ كاتب عاقل فاضل أمين عدل عارف بصناعة الشروط وكتابة السجلات ووضع الأحكام وترتيبها ، جيّد الخط حسن الضبط بعيداً عن الطمع وإن كان فقيهاً كان أشد استحباباً. ^(٢٧)
- (٤) أن يكون جيّد الخط وهذا الشرط ليس فقط شرط استحباب بل وضرورة لا غنى عنها في شئون كتابة الأحكام لأن الخط الرديء يقع فيه اللبس والاشتباه وربما

^(٢٣) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي. ج ١٢ ص ١٩٨.

^(٢٤) الطرابلسي ، معين الحكام. ص ١٨.

^(٢٥) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٢ ، الشيرازي ، المهذب. ج ٢ ص ٢٩٤ ، ابن قدامة ،

المغني. ج ٩ ص ٧٢ ، الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١٠.

^(٢٦) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ٧٢.

^(٢٧) ابن أبي الدم ، أدب القضاء. ج ١ ص ٦٣.

تتعذر قراءته وفي هذا ضياع للحقوق.^(٢٨) وتحمل للمظالم ، كما يختار الكاتب الذي يجيد قواعد اللغة العربية فلا يلحن في الكتابة.^(٢٩)

موضع جلوس الكاتب :

وينبغي أن يجلس الكاتب على يسار القاضي أو بين يديه بحيث يرى القاضي ما يكتب وما يصنع لأن ذلك أقرب للاحتياط ، والقاضي فيما يكتبه الكاتب من ذلك بين أمرين : إما أن يلقيه عليه حتى يكتبه من لفظه ، أو يكتبه الكاتب بألفاظه والقاضي ينظر إليه ، أو يقرأه بعد كتابته ، ويعلم فيه القاضي بخطه ، ويشهد به على نفسه ، ليكون حجة للمتحاكمين.^(٣٠)

ويكتب الكاتب ذلك على نسختين ، تكون إحداها بيد المحكوم له والأخرى يطويها ويخزنها ويختتمها بخاتمه للتوثيق كيلا يزداد فيها. وعلى الكاتب أن يراقب أوراق القضايا ويصونها من العبث ، ويجعل أسماء الخصوم على ظهر أوراقهم الخاصة بهم ، وعند الحفظ يجعل لخصومات كل شهر قمطراً^(٣١) خاصاً ليكون أبصر بذلك وأسهل عند الحاجة إليها ويشرف على ذلك القاضي^(٣٢)

ويسمى اليوم كاتب الضبط ولا شك في أن استحداث هذا المنصب أمر يمليه حسن سير الجهاز القضائي ، فالقاضي يجب عليه أن يهيم فكره وقواه العقلية لتتبع المرافعة ، واستماع أقوال الخصوم ، وما يدلون به من حجج وبيّنات ، فيقارن ويحلل ويستحضر النصوص ، وما شابه ذلك من الأمور التي تتطلب حضور الذهن والانتباه ،

(٢٨) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٣ ، الشيرازي ، المهذب. ج ٢ ص ٢٩٤.

(٢٩) روى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن يضرب كاتبه سوطاً على لحنه في الكتابة ، ابن حبان ، اخبار القضاة. ج ١ ص ٢٨٦.

(٣٠) الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١١ ، الطرابلسي ، معين الحكام. ص ١٦.

(٣١) قمطراً : اسم للملفات القاضي ، وفيه لغتان قمطرة وقمطر. ويكتب عليها التاريخ ، السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٩٠.

(٣٢) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ٧٣ ، الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١١.

وعلى الكاتب إثبات ما يميله عليه القاضي مما يدور في الجلسة. وإن اتخذ الكاتب كان منذ الصدر الأول للإسلام.^(٣٣)

ثانياً : كتاب العدل :

وهم الذين يقومون بكتابه المبايعات والشهادات بين الناس والوكلاء. يقول ابن خلدون : العدالة : وهي وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تعريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملاً عند الشهادة وأداءً عند التنازع ، وكتباً في السجلات تحفظ حقوق الناس وأموالهم وديونهم وسائر معاملاتهم.^(٣٤)

وسبب هذا التسمية : لقوله تعالى ﴿ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢]. فالكتابة يجب أن تكون بالعدل لذا كان من يتولاها يجب أن يتصف بالعدل حتى أصبحت العدالة صفة لهم ثم أصبحت علماً عليهم ، يقول ابن خلدون : ” وصار مدلول هذه اللفظة مشتركاً بين هذه الوظيفة التي تبين مدلولها وبين العدالة الشرعية التي هي أخت الجرح ، وقد يتواردان ويفترقان “.^(٣٥)

فمهمة كاتب العدل تخدم القضاء الذي يتوصل به إلى الحكم والفصل بين الناس عند التنازع ، فحينما تكون الأمور مضبوطة مكتوبة عند من يوثق بكتابته وشهادته ييسر على القاضي الوصول إلى الحق فيفصل بين الناس دون مراوغة المتخاصمين ودون جحود وتلبيس الشاهدين أحياناً.

لذلك كان على القاضي أن يشرف بنفسه على اختيار كُتّاب العدل ، ويتفقد أحوالهم وسجلاتهم ، يقول ابن خلدون : ” يجب على القاضي تصفح أحوالهم والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم ، وأن لا يهمل ذلك لما يتعين عليه من حفظ حقوق الناس فالعهدة عليه في ذلك كله وهو ضامن دركه ، وإذ تعين هؤلاء

^(٣٣) محمد عبد الرحمن البكر ، السلطة القضائية ، الزهراء للإعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م. ص٧٧.

^(٣٤) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون. ص٢٢٤.

^(٣٥) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون. ص٢٢٥.

هذه الوظيفة عمت الفائلة في تعيين من تحفي عدالته على القضية بسبب اتساع الأمصار ، واشتباه الأحوال واضطرار القضية إلى الفصل بين المتنازعين بالبينات الموثوقة فيعملون غالباً في الوثوق بها على هذا الصنف ، ولهم في سائر الأمصار دكاكين ومصاطب يختصون بالجلوس عليها فيتعاهدهم أصحاب المعاملات للإشهاد وتقييده بالكتاب^(٣٦) . والأصل في هذه الوظيفة قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . فالآية الكريمة صريحة بأمر المتدائنين بالتوثيق عن طريق الكتابة ، وقد عنيت الآية الكريمة بتفصيل أمر الكتابة والتسجيل وحل المكتوب هم أوفى عناية ، وقد وجد في زمن النبي ﷺ من مارس هذه الوظيفة منهم حصين بن نمير والمغيرة بن شعبة والعلاء بن عتبة فقد كانوا يكتبون المدائن والمعاملات والعهود زمن النبي ﷺ^(٣٧) . ويقوم كتاب العدل بكتابة المدائن ومعاملات البيع والشراء وكتابة الوصايا وتوثيق الأقارير ليسر على القاضي الوصول إلى الحق عند التنازع.

وقد اشترط العلماء في كتاب العدل :

(١) العدالة : يقول ابن خلدون : ” وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها فيحتاج حينئذ إلى ما يتعلق بذلك من الفقه ، ولأجل هذه الشروط وما يحتاج إليه من المران على ذلك والممارسة له اختص ذلك ببعض العدول ، وصار الصنف القائمون به كأنهم يختصون بالعدالة وليس كذلك ، وإنما العدالة من شروط اختصاصهم بالوظيفة “^(٣٨) .

(٢) الإسلام : فيشترط فيمن يتولى كتابة العدل بين المسلمين أن يكون مسلماً لأن الكافر لا ولاية له على المسلمين وهذه ولاية.

(٣٦) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون . ص ٢٢٥ .

(٣٧) ابن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة . ج ١ ص ٣٣٩ .

(٣٨) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(٣) التكليف : بأن يكون من يتولى هذه الوظيفة بالغاً عاقلاً لأن الصغير وانحون غير مكلفين.^(٣٩)

ثالثاً : البواب أو الحاجب :

وهذا من الأعوان الذين يرادون للهيبة وحفظ النظام أثناء نظر القضايا وينادي على الخصوم للمثول أمام القاضي كما أنه يحجب القاضي عن يريدون الدخول عليه بغير إذنه في أوقات راحته وخلوته ، وعلى القاضي أن يراعي فيه الأمانة وحسن الخلق وأن لا يسيء استعمالاً وظيفته فيحول دون صاحب ظلامة أو يقدم أحداً أو يؤخر الآخر دون حق ، أو يرتشي أو يمتن كرامة الناس بحجبهم ومنعهم دون حاجة.

قال ابن أبي الدم : ” يختار له بواباً على أصح الوجهين يضبط الخصوم ويعلمهم بوقت جلوس الحاكم للحكم ، ووقت راحته ويمنع الناس عنه ويعلم الحاكم أو الحاجب بمجيئ من يرد عليه من العدول ليكرمه إذا دخل عليه. فإنه يستحب للحاكم اكرام الشهود وذوي الهيئات إذا أتوه زائرين ، وإن جاء محاكماً عرف الحاكم أو الحاجب ليسوي بين المتخاصمين كيف كانا سواء تساوت مرتبتهما أو تفاوتت ، وعلى هذا يستحب للبواب استعمال الحال من كل ذي هيئة يرد إلى باب الحاكم ويسأله في ماذا حاله ثم ينهي إلى الحاكم ماذكر أنه جاء لأجله... فكان هذا - اتخاذ الحاجب - من أحب الأمور المختارة للحاكم “.^(٤٠)

ويشترط في البواب أن يكون ثقة أميناً عفيفاً نزيهاً ، قال ابن حجر : ” وأن من اتخذ بواباً أو حاجباً أن يتخذ ثقة عفيفاً أميناً عارفاً حسن الأخلاق وعارفاً بمقادير الناس “.^(٤١)

قال الماوردي : ” ويشترط في الحاجب ثلاثة شروط مستحقة : العدالة والعفة والأمانة ، وخسة مستحبة وهي : أن يكون حسن المنظر ، وجميل المخبر ، وعارفاً بمقادير الناس ، وبعيداً عن الهوى ، ومعتدلاً الأخلاق بين الشراسة واللين “.^(٤٢)

(٣٩) ناصر بن عقيل الطريفي ، القضاء في عهد عمر. ج ١ ص ٢٩٣.

(٤٠) ابن أبي الدم ، أدب القضاء. ج ١ ص ٥٩.

(٤١) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٣٣.

وقد اختلف العلماء في حكم اتخاذ القاضي حلياً :

المذهب الأول : ذهب الشافعية^(٤٣) والحنابلة^(٤٤) إلى أنه لا ينبغي للقاضي أن يتخذ حلياً في مجلس الحكم. قل ابن قدامة : ولا يتخذ حلياً ولا بواباً إلا في غير مجلس الحكم إن شاء.^(٤٥)

واستدلوا :

بقوله ﷺ : ” من ولاه الله من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة “^(٤٦)

وجه الدلالة : ففي هذا الحديث وعيد شديد لمن كان حاكماً بين الناس أو والياً على مصلحة من مصالحهم فيحتجب عنهم لغير عذر لما في ذلك من تأخير إيصال الحقوق أو تضييعها.^(٤٧)

وبما روي عن الحسين ﷺ أن رسول الله ﷺ كان لا يغلق دونه الأبواب ولا يقوم دونه الحجة.^(٤٨)

وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ لم يتخذ حلياً يمنع الناس من الوصول إليه. وأن الحلي ربما قدم المتأخر وأخر المتقدم لغرض له ، وربما كسر قلوبهم بحجبه والاستئذان لهم.^(٤٩)

(٤٣)

الماوردي ، آداب القاضي ج ١ ص ٢٠٠.

(٤٤)

الشيرازي ، المذهب ج ٢ ص ٢٩٥.

(٤٥)

ابن قدامة ، المغني ج ٩ ص ٤٦ ، ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١٣ ص ١٣٣.

(٤٦)

المرجع السابق ج ٩ ص ٤٦.

(٤٧)

سنن أبي داؤود ، كتاب الخراج والفئ والإمارة ج ٢ ص ١٢٢.

(٤٨)

ابن حجر ، فتح الباري ج ١٣ ص ١٣٣.

(٤٩)

البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب آداب القاضي ج ١٠ ص ١٠١.

(٤٩)

ابن قدامة ، المغني ج ٩ ص ٤٦.

قال الشيرازي: "ويكره أن يتخذ حلياً لأنه لا يؤمن أن يمنع من له ظلامه أو يقدم خصماً على خصم فإن دعت الحاجة إلى ذلك اتخذ أميناً بعيداً من الطمع" (٥٠).

المذهب الثاني: ذهب الحنفية (٥١) والمالكية (٥٢) وبعض الشافعية (٥٣) إلى استحباب اتخاذ القاضي حلياً لترتيب دخول الخصوم ومنع المستطيل ودفع الشر. واستدلوا:

- بما ثبت من قصة تخيير نساء النبي ﷺ بين الله ورسوله وبين الحياة الدنيا فإن الرسول ﷺ قد اتخذ غلاماً اسمه رباحاً على الباب وأن عمر رضي الله عنه استأذنه في الدخول عليه. (٥٤)

وجه الدلالة: قال ابن حجر: "قال الطبري: دل حديث عمر حين استأذن له رباح أنه ﷺ كان وقت خلوته بنفسه يتخذ بواباً ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم محتج إلى قوله يا رباح استأذن لي" (٥٥).

- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: "أن النبي ﷺ دخل حائطاً وأمرني بحفظ الحائط" (٥٦).

وجه الدلالة: فجعل رسول الله ﷺ من يحفظ باب الحائط - البستان - أثناء دخوله فيه مما يدل على مشروعية اتخاذ الحليج والبواب.

- وإن الخلفاء الراشدين قد اتخذ كل منهم حليجاً فكان حليج أبي بكر اسمه شديداً، وكان حليج عمر مولاة يرفاً، وكان حليج عثمان مولاة حمران، وكان حليج علي مولاة قنبراً. (٥٧)

(٥٠) الشيرازي، المذهب، ج ٢ ص ٢٩٥.

(٥١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٩ ص ٤١٠.

(٥٢) ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج ١ ص ٧٥، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤ ص ١٤٢.

(٥٣) ابن أبي الدم، أدب القضاء، ج ١ ص ٥٩، الشيرازي، المذهب، ج ٢ ص ٢٩٥.

(٥٤) ابن حجر، فتح الباري، ج ١٣ ص ١٣٣.

(٥٥) المرجع السابق، ج ٩ ص ٢٧٩.

(٥٦) المرجع السابق، ج ١٣ ص ١٣٣.

- كما أن عدم اتخاذ الحلب يترتب عليه الإخلال بالقضاء لتزاحم الخصوم أمام القاضي في وقت واحد ، وإحداث الجلبة والضوضاء مما يؤثر على القاضي والخصوم ، ويجعل سير العدالة مستحيلاً لأن كل صاحب حاجة يدخل دون حسيب أو رقيب إلى القاضي ، كما أنه يرد على ما استدل به من قائل بكراهة اتخاذ الحلب بأنها محمولة على الاحتجاب الذي يمنع أو يؤخر الولاية والقضاة عن نظر الحلات والفصل في الخصومات.

الراجع : بعد ذكر أقوال الفقهاء وكذلك ما استدل به كل فريق منهم نرى أنه لا مانع من اتخاذ الحلب عند الحاجة إليه ، وكثرة الناس وتزاحمهم فيحتاج إلى من ينظمهم ويقدمهم في الدخول إليه حتى يتسنى للقاضي التفرغ لسماع الدعوى والحكم فيها. أما إذا قل الناس واجتمعوا على الخير وأطاعوا الحاكم وسكنت نفوسهم فلا حاجة إلى اتخاذ البواب والحلب في مجلس القضاء ، قال ابن حجر : فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقاً ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأولى.^(٥٨)

هذا وقد أخذت النظم الوضعية بما أخذت به النظم الإسلامية من اتخاذ حلب في المحاكم والمجالس القضائية ومن ذلك قانون السلطة القضائية المصري في المادة (١٣) منه.^(٥٩)

رابعاً : الشرطة :

تعريفها : جاء في القاموس المحيط : الشرطة هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت ، وهم طائفة من أعوان الولاية ، وهو شرطي كتركي وجهني سموا بذلك لأنهم اعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها.^(٦٠)

(٥٧) الماوردي ، آداب القاضي. ج ١ ص ٢٠٤.

(٥٨) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٣٣.

(٥٩) نصر فريد محمد واصل ، السلطة القضائية ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ م. ص ٢٠٣.

(٦٠) الفيروزابادي ، القاموس المحيط. ج ٢ ص ٣٨١.

ويطلق عليهم علة ألقاب فيقال صاحب شرطة القاضي أو النقيب أو العريف أو الأجرءاء^(٦١) أو الجلواز^(٦٢) أو صاحب المجلس^(٦٣).

ومهمة الشرطة : الوقوف بين يدي القاضي أو القيام على رأسه. جاء في الفتاوى الهندية : إذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي أن يقوم بين يديه رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديه في غير وقتهم ومنعهم عن إساءة الأدب^(٦٤).

وقد روي أن عدداً من الصحابة اتخذوا الشرطة نذكر منهم عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى أنه نسب إليه أنه أول من اتخذ صاحب الشرطة^(٦٥) وكذلك علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وكذلك عمرو بن العاص^(٦٦) وشريح بن الحارث^(٦٧).

إذا فإن اتخاذ الشرطة أمر مستحدث لم يكن في عصره رضي الله عنه إلا في ما روي عن أنس بن مالك قال : " أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير " ^(٦٨).

قال ابن حجر : " وفي الحديث تشبيه ما مضى بما حدث بعده لأن صاحب الشرطة لم يكن موجوداً في العهد النبوي عند أحد من العمال وإنما حدث فيما بعد فأراد أنس تقريب حال قيس بن سعد عند السامعين فشبهه بما يعهدونه " ^(٦٩).

^(٦١) الأجرءاء بالكسر والشد وقد يمد ، والجري كغني : الوكيل والرسول والأجير والضامن ، الفيروزآبادي ، القاموس المحيظ. ج ٤ ص ٣١٤.

^(٦٢) الجلواز هو الشرطي وجمعه جلاوزة ، والجلوزة هي الخفة في الذهاب والرجوع السابق. ج ٢ ص ١٧٥.

^(٦٣) قال الكاساني : ومنها أن يكون جلوازاً وهو المسمى بصاحب المجلس في عرف ديارنا يقوم على رأس القاضي لتهديب المجلس ويده سوط ، الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١٠.

^(٦٤) ج ٢ ص ٣٣١.

^(٦٥) السيوطي ، تاريخ الخلفاء. ص ٢٣.

^(٦٦) ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب. ص ٢٦.

^(٦٧) الطبري ، تاريخ الطبري. ج ٢ ص ٣٢٠.

^(٦٨) ابن حبان ، أخبار القضاة. ج ٤ ص ٣٣٣.

^(٦٩) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأحكام. ج ١٣ ص ١٣٣.

^(٧٠) المرجع السابق. ج ١٣ ص ١٣٥.

فلم يكن هناك حاجة إلى اتخاذ الشرطة في العهد النبوي وذلك لانقياد الناس للحق والشرع. فلما ضعف الوازع الديني واختلطت الأجناس وكثرت الفتوح نشأت الحاجة إلى اتخاذ القاضي الشرطة. فقد كان الحسن البصري رحمه الله ينكر على القضاة اتخاذ هذا الصنف من الأعوان فلما ولي القضاء وشوش عليه ما يقع من الناس عنده قال : لا بد للسلطان من وزعة^(٧١).

آداب الشرطة :

يجب على هذا الصنف من أعوان القاضي أن يتحلّى بمجملّة من الآداب منها : -
أن يكونوا في زي الصالحين ، ويأمرهم القاضي بالرفق واللين من غير عنف ولا ضعف ولا تقصير.^(٧٢) قال ابن أبي الدم : ” يرتب له أعواناً وهم المسمون بالأجرياء المرتبون لإحضار الخصوم إذا استعدى عليهم ، وينبغي أن يكونوا من ذوي الدين وأهل الثقة والأمانة والتعفف والبعد عن الطمع “^(٧٣) ويقول الشيرازي : ” وإن احتاج إلى أجرياء لإحضار الخصوم اتخذ أجرياء أمناء ويوصيهم بالرفق بالخصوم “^(٧٤) وإن اعتدوا واستغلوا سلطتهم اقتصّ القاضي منهم. روى القاضي وكيع بسنده قال : ” إن شريفاً أقاد من رجل ضرب رجلاً وكان جلوازاً له “^(٧٥).

مهمة الشرطة :

- للشرطة عدة مهمات مما يعين القضاة على أداء مهمتهم منها :
- (١) إحضار الخصوم واستدعاؤهم إذا استعدى عليهم.
 - (٢) حفظ النظام وترتيب الخصوم والشهود وحجز الناس من التقدم أكثر من اللازم في اتجاه القاضي.
 - (٣) تنفيذ العقوبات من الحدود والتعازير وذلك بعد حكم القاضي فيها.

(٧١) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٣ ، الطريفي ، القضاء في عهد عمر رضي الله عنه. ج ١ ص ٢٩٦.

(٧٢) الطرابلسي ، معين الحكام. ص ١٧.

(٧٣) ابن أبي الدم ، أدب القضاء. ج ١ ص ٦٣.

(٧٤) الشيرازي ، المهذب. ج ٢ ص ٢٩٥.

(٧٥) ابن حيان ، أخبار القضاة. ج ٢ ص ٣٧٧.

- (٤) الوقوف بين يدي القاضي انتظاراً لأوامره واستكمالاً هئية مجلس القضاء.
- (٥) التعرف على الجرم والتحقيق معه وذلك بعد ثبوت التهمة عليه بوجود القرائن ليثبت الجريمة إذا كانت حقاً للمخلوقين.

قال الشيخ محمد عرنوس: "والشرطة ولاية كولاية القضاء ولكن توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً فيجعل للتهمة في الحكم مجالاً ، وتفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ، ويكون لوالي الشرطة إقامة الحدود الثابتة في محالها ويحكم في القود والقصاص ، ويقيم التعزيرات والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة" (٧٦).

وهذه الاختصاصات التي ذكرها الشيخ العرنوس زيادة عما كان للشرطة من مهمات واختصاصات ، فبعض هذه الاختصاصات من صلاحيات القضاة وليست إلى الشرطة ، والشرطة في الإسلام من أعوان القضاة وليس لهم القضاء.

ولا يوجد في النظم الحديثة الوضعية مقابل هذه الوظيفة التي أخذت بها النظم الإسلامية ، بل تعتمد النظم الوضعية في حفظ النظام بالجلسة على الشرطة العامة إذا احتاج الأمر إلى ذلك ، وقد ارتفعت الأصوات في كثير من الدول الإسلامية أخيراً بالمطالبة بتخصيص شرطة للقضاء تتبع وزارة العدل وتقوم به القضاة حفظاً للنظام وحفاظاً على هئية القضاء ، ومنعاً من جرائم كثيراً ما وقعت في دول المحاكم ، بل وفي مجلس القضاء نفسه. (٧٧)

والواقع أن ابتكار هذه الوظيفة للقضاء الإسلامي فيه سبق عظيم للعقلية الإسلامية ، في التأكيد على استقلال القضاة وحيادهم عن السلطة التنفيذية.

خامساً : الوكلاء بالخصومة :

تعريف الوكالة : في اللغة : الوكالة تأتي بمعنى الحفظ ، والوكيل الحفيظ قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣]. وتأتي بمعنى التفويض

(٧٦) عرنوس ، تاريخ القضاء في الإسلام. ص ٢٦.

(٧٧) المستشار جمال صادق المرصفاوي ، نظام القضاء في الإسلام. ص ٦٢ ، نقلاً عن نصر فريد محمد واصل ، السلطة القضائية. ص ٢٠٤.

والتسليم قال تعالى: ﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ [الأعراف: ٩٨] والاسم الوكالة والوكالة^(٧٨).
ويقال للشخص موكل ولمن أقامه عنه وكيل ولذلك الأمر موكل به.^(٧٩)
أما في الاصطلاح: فالوكالة: هي إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً.^(٨٠)

ويختلف الناس في الإبانة عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم والحجة إمام القاضي لعرض دعواه والوصول إلى استحقاقهم، جاء في الحديث: "إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فاقض له على نحو ما أسمع"^(٨١). لذلك يحتاج البعض إلى من يدافع عنه في الخصومة ويعبر عن وجهه نظره داعماً لها بالأدلة والبراهين والحجج، والمدافعون هم من يسمون بالوكلاء - المحامون - والوكيل يجب أن يكون عوناً للقاضي في الوصول إلى الحق، وألاً تكون أقواله مبنية على الباطل والمراوغة، وإبطال الحق، وإحقاق الباطل، وكسب الدعوى بأي أسلوب ليستفيد مالياً من موكله، فالله سبحانه وتعالى قد نهى عن ذلك قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ يَمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ [النساء: ١٠٥].

فالآية الكريمة تدل على أن الله عز وجل نهى رسوله ﷺ عن عضد - مسانلة - أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم من الحجة، وفي هذا دليل على أن النيابة عن المبطل والمتهم في الخصومة لا تجوز، فلا يجوز أن يخاصم عن أحد إلا بعد أن يعلم أنه محق.^(٨٢)

وقال ﷺ: "من أعان على خصومة بغير حق فهو مستظل في سخط الله حتى يترك"^(٨٣)، وفي رواية: "ومن أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله عز وجل"^(٨٤).

(٧٨) ابن منظور، لسان العرب. ج ١١ ص ٣٤٤.

(٧٩) الباز، شرح مجلة الأحكام العدلية. ص ٧٦٩.

(٨٠) المرجع السابق. ص ٧٦٩.

(٨١) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الخيل. ج ١٢ ص ٣٣٩.

(٨٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. ج ٥ ص ٣٧٧.

(٨٣) مسند الإمام أحمد. ج ٧ ص ٢٩٥.

وقد تناول الفقهاء الوكالة وخاصة التوكيل في الخصومة فخرجوا بآراء أشبه ما تكون بقيود للوكالة في الدعاوي حتى لا تكون من باب التلبيس والتعمية على القضاة. فذهب الجمهور من المالكية^(٨٥) والشافعية^(٨٦) والحنابلة^(٨٧) إلى أن من حق الخصوم أن ياكلوا عنهم من يرون الاستعانة بهم في مخاصمتهم سواء أكان ذلك في خصومه بعينها أم على سبيل التفويض في كل خصومة وسواء أحضر الخصم مع وكيله أم لم يحضر.^(٨٨) واستدلوا :

- بما ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان لرجل على النبي ﷺ حمل سن من الإبل ، فجاءه يتقاضاه فقال : أعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا له إلا سنأ فوقها فقال : أعطوه فقال : أوفيتني أوفي الله بك ، فقال النبي ﷺ : ” إن خياركم أحسنكم قضاء “^(٨٩)

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ وكل من يقوم بدفع الحق مع حضوره في البلد وقدرته على القيام بالعمل.^(٩٠)

- بما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه كان يكره الخصومة فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيلاً بن أبي طالب.^(٩١) ونقل عنه رضي الله عنه أنه قال : ” ما قضى لو كيلى فلي وما قضى على وكيلى فعلي ، وقال : إن للخصومة قحماً^(٩٢) وإن الشيطان ليحضرها وإني لأكره أن أحضرها “^(٩٣)

(٨٤) أبو داؤود ، سنن أبي داؤود ، كتاب الأفضية ، ج ٢ ص ٢٧٤.
(٨٥) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٥ ص ٣٧٧ ، الدسوقي ، حاشية الدسوقي. ج ٣ ص ٣٧٧.
(٨٦) الشيرازي ، المذهب. ج ١ ص ٨٣ ، ابن حجر ، فتح الباري. ج ٤ ص ٤٨٢.
(٨٧) ابن قدامة ، المغني. ج ٥ ص ٨٣ ، ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ص ٥١٥.
(٨٨) ولا تصح الوكالة في الإيلاء والقسامة واللعان لأنها أيمان ، ولا فيما لا يجوز فعله كالجنايات وسائر المحرمات ، المغني ج ٥ ص ٢٠٥.
(٨٩) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الوكالة. ج ٤ ص ٤٨٢ ، مسند الإمام أحمد. ج ٧ ص ٥٦.
(٩٠) ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٤ ص ٤٨٣ ، الطريفي ، القضاء في عهد عمر رضي الله عنه. ج ١ ص ٣٠٩.
(٩١) البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الوكالة. ج ٦ ص ٨١.

وذهب الحنفية^(٩٤) إلى أنه لا يجوز توكيل الحاضر بالبلد الصحيح البدن إلا برضى خصمه أو عذر مرضي أو سفر.

واستدلوا :

- بأن حضور الخصم مجلس القضاء حق لخصمه فلا يصح نقل هذا الحق إلا برضاه.^(٩٥)

- وبأن الوكيل إنما يقصد عادة لاستخراج الحيل والدعاوي الباطلة ليغلب وإن لم يكن الحق معه ، وفي هذا الأمر ضرر بالآخر فلا يلزم إلا بالتزامه.^(٩٦)

والراجح : أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأقرب للصواب وذلك لإطلاق جواز التوكيل عموماً من غير قيد ، ولأن التوكيل برضا الخصم قد ينشئ خصومة أخرى في التوكيل.

وإذا قصد بالتوكيل الإضرار بالخصم أو استشهد الوكيل باللدد في الخصومة وترويج الدعاوي والبيئات ، فهذا لا يجوز بل يمنع هذا النوع ، ولا يقبل فيه التوكيل ولا التوكل وهو مذهب جمهور الفقهاء.^(٩٧)

مهنة المحاماة :

عرفت الوكالة بالخصومة منذ فجر الإسلام بدليل ما تقدم من الآيات الكريمة التي تضمنت النهي عن المخاصمة والمجادلة عن الخائنين المبطلين ، وكذا ما ورد من الأحاديث الدالة على توكيلهم في الخصومات وغيرها.

(٩٢) القحمة : المهالك. ابن قدامة ، المغني. ج ٥ ص ٨١

(٩٣) السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٣.

(٩٤) ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين. ج ٥ ص ٥١٢.

(٩٥) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ص ٣٤٥٠.

(٩٦) ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ٧ ص ٥٠٨.

(٩٧) ابن فرحون ، تبصرة الحكام ، ج ١ ص ١٥٥.

والظاهر أن الأصل في الوكالة بالخصومة أو المحاماة كما تعرف به الآن كان الهدف منها الإعانة والمساعدة من الوكيل لموكله ، فلم تكن تتخذ وسيلة أو مهنة للارتزاق ولهذا لم ترد ضوابط أو قيود تنظمها على وجه الدقة كمهنة وإنما ورد ذلك على سبيل العموم. ونستخلص من عدم وجود ضوابط أو قيود أن الوكالة في الأصل مبنية على الجواز لرعاية المصالح ودفع الخرج كتوكيل المريض وغيره.

ثم تطور الحال بالوكالة في الخصومة حتى أصبح للوكلاء كيان في الخصومات. جاء في معالم القربة في أحكام الحسبة^(٩٧): وأما الوكلاء الذين بين يديه - أي بين يدي القاضي - فلا خير فيهم ولا مصلحة للناس بهم في هذا الزمان ، فإن أكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين شيئاً لم يتمسكوا فيه بسبب الشرع فيوقفون القضية فيضيع الحق ويخرج من بين يدي طالبه وصاحبه ، فإذا حضر الخصمان فإن الحق يظهر سريعاً من كلامهما إذا لم يكن لهما وكيل فإن ترك الوكالة في هذا الزمان أولى من نصبهم إلا أن يكون هنالك امرأة لم تكن ذات بروز فتوكل ، أو صبي فحينئذ ينصب الحاكم عنه وكيلاً

وهكذا نلاحظ من خلال هذا النص ما كان عليه الوكلاء في الخصومات من الأحوال المشينة ثم تزايد الأمر سوءاً حتى ظهرت حرفة المحاماة فكان لها دور فعال فيما بين القضاة والخصوم في القوانين الوضعية.

وبين العلامة المودودي وظيفة المحاماة في النظم الحديثة وكيف انحرفت عما استهدفت له حتى أصبحت خطراً يهدد تحقيق العدالة فيقول: "كان الهدف من وجودها مساعدة المحكمة على تفهم القانون وتطبيقه على القضية المطروحة ، ثم أضحي غرض المحامي أن يستنفذ قوته الذهنية لترويج بضاعته في سوق المحاماة ليكسب عملاء أكثر بصرف النظر إن كان موكله على الحق أو الباطل ، ويرمي من وراء ذلك إلى كسب الشهرة وجمع المال ، ولأجل هذا يتخذ كل الوسائل الكفيلة لتصوير الباطل في صورة الحق لإبراز القضية موافقة للقانون ، ولا يبالي بعلة أن يصير المجرم بريئاً والبريء مجرمًا لأنه لا يجترأ بحرفة المحاماة لحماية الحق ونصرة المظلوم وإنما لأغراضه الشخصية".

ويقول أيضاً: "إن الإسلام ليأبى هذه الحرفة إباءً شديداً ولا مكان لها البتة في نظامه للقضاء لأنها نقيضه لروحه ومزاجه وتقاليده ويرى المودودي أن من إصلاح نظم المحاكم إلغاؤها واستبدالها بمختصين كأعضاء في المحكمة ولا علاقة لهم بالخصوم، وإنما مهمتهم استعراض القضايا وتفهمها لمساعدة القضاة وأي منهم ينشئ علاقة مع أحد الخصوم يكون بذلك مرتكباً لما ينافي مهمته.

ويرى مع ذلك أن من الاستعاضة عن المحاماة الالتزام بما أجازته الشريعة من التوكيل في الخصومة كما كانت عليه سابقاً، فإنها على أي الأحوال تخالف ما هي عليه حرفة المحاماة اليوم من استفحال أمرها".^(٩٩)

وأرى أنه إن لم يمكن القضاء على حرفة المحاماة فلا أقل من فرض الرقابة الشديدة عليها من قبل العلماء العارفين لاكتشاف انحراف المحامين وفنونهم في الالتواء والتأويل.

سادساً : الترجمان :

إن الخصوم الذين يرفعون دعواهم عند القاضي أو الشهود الذين يدلون بشهادتهم لصالح أحد الخصوم قد لا يعرف القاضي لغتهم لهذا ينبغي أن يتخذ القاضي ترجماناً ليقوم بنقل لغة أحد الخصمين أو الشهود إذا اختصم أو شهد عنده من لا يعرف لغته^(١٠٠) ، وليس معنى هذا أن يكون الترجمان جزءاً من ديوان القضاء وموظفيه بل يستعين بهم القاضي عند الحاجة. وقد اتخذ الخلفاء الراشدين ومن جاء من الولاة والقضاة الترجمان^(١٠١) حتى يقوم بترجمة الدعاوي والبيانات والدفع ، حتى يقف القاضي على حقيقة دعواهم ، ويميز بين المدعي والمدعى عليه ، ويقارن بين الحجج التي يدلي بها ، فيتمكن من معرفة المقر والمنكر وغير ذلك.

واشترط العلماء شروطاً للمترجم منها :

(١) أن يكون مسلماً إذا أمكن ذلك وتيسر ، لأن الكافر قد يخون في الترجمة.

^(٩٩) المودودي نظرية الإسلام وهدية. ص ٢١٩ ، عبد الرحمن إبراهيم ، القضاء ونظامه في الكتاب

والسنة ، مركز بحوث الدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٩م. ص ٤٧.

^(١٠٠) ابن نجيم ، البحر الرائق. ج ٧ ص ٦٧ ، ابن القيم ، الطرق الحكمية. ص ١٨٧.

^(١٠١) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٨٩.

(٢) ان يكون ثقة عدلاً مأموناً ليؤتمن في نقله ، فإن لم يوجد العدل واضطر إلى غيره جاز للضرورة كالطبيب غير المسلم.^(١٠٣)

قل ابن حجر : ” لا يترجم إلا حر عدل وإذا أقر المترجم بشيء فالحب إلى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك إلى الحاكم “.^(١٠٣)

ولقد اختلف الفقهاء في مقدار نصاب الترجمة إلى قولين : ومنشأ خلاف هل الترجمة بمعنى الأخبار أم إقرار أم الرواية أم بمعنى الشهادة ؟ ، يقول القرافي : ومنشأ الخلاف حصول الشبهين ، أما شبه الرواية : فلأنه نصب نصباً عاماً للناس اجمعين لا يختص نصبه بمعين ، وأما شبه الشهادة فلأنه يخبر عن معين من الفتاوى واخطوط لا يتعدى اخباره ذلك الخط المعين أو الكلام المعين.^(١٠٤)

القول الأول : ذهب الشافعية^(١٠٥) والحنابلة^(١٠٦) إلى أن الترجمة شهادة فيعتبر فيها التعدد. ويعتبر في العدد ما يعتبر في الشهادة على الإقرار بلحق المتنازع فيه ، ففي الأموال يكفي رجلان أو رجل وامرأتان وفي الحدود والقصاص ذكران واستدلوا بالآتي :

(١) أن الترجمة نقل ما خفي على الحاكم إليه مما يتعلق بالمختصمين فوجب في هذا النقل التعدد قياساً على الشهادة.^(١٠٧)

(٢) وأن الترجمة إثبات قول يتوقف الحكم عليه فلا يقبل إلا من عدلين كالإقرار.^(١٠٨)

(٣) أن المترجم أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كنقل الإقرار إليه من غير مجلسه.^(١٠٩)

^(١٠٢) نظام ، الفتاوى الهندية. ج ٣ ص ٢٥ ، الطرابلسي ، معين الحكم. ص ١٧.

^(١٠٣) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٩٨.

^(١٠٤) القرافي ، الفروق. ج ١ ص ٩٠.

^(١٠٥) الشيرازي ، المهذب ج ٥ ص ٣٠٤ ، الماوردي آداب القاضي ، ج ١ ص ٦٩٥.

^(١٠٦) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ١٠١ ، ابن القيم ، الطرق الحكمية. ص ١٧٨.

^(١٠٧) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ١٠٠.

^(١٠٨) الشيرازي ، المهذب. ج ٢ ص ٣٠٤.

^(١٠٩) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٨٦ ، ابن القيم ، الطرق الحكمية. ص ١٧٨.

القول الثاني : ذهب الحنفية^(١١٠) والمالكية^(١١١) والحنابلة في رواية^(١١٢) إلى أن الترجمة إخبار فيكتفي بها بترجمة عدل واحد. واستدلوا :

- (١) بما روى عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أمره أن يتعلم كتابة اليهود حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه ، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه.^(١١٣)
 - (٢) إن عمر رضي الله عنه قبل ترجمة عبد الرحمن بن حاطب في قضية رفعت له وكان واحداً.^(١١٤)
- وجه الدلالة : أن النبي ﷺ وكذلك عمر رضي الله عنه اكتفي بترجم واحد وهذه حجة ظاهرة.

- (١) وكذلك ابن عباس رضي الله عنه كان يترجم له شخص واحد بينه وبين الناس.^(١١٥)
 - (٢) وأن الترجمة ليست مما يفتقر إلى لفظ الشهادة فأجزأ فيها الواحد كإخبار الديانات في الاذان وخبر ثقة بدخول الوقت^(١١٦) ثم لا نسلم أن هذا شهادة ولا يعتبر فيها لفظ الشهادة كالرواية ، وعلى هذا الأصل ينبغي أن تقبل فيه ترجمة المرأة إذا كانت من أهل العدالة لأن روايتها مقبولة^(١١٧) وقد رد على هذه الأدلة بما يلي :
- أن أثر زيد ليس وارداً في الترجمة إمام القاضي وإنما هو وارد في الإخبار والمكاتبات فلا يصلح للاستدلال وكذلك أثر ابن عباس.
- (١) ان قياس الترجمة على الشهادة قياس مع الفارق ، لأن شأن القضاء أخطر من الشهادة في الديانات لأنها لا تتعلق بالمتخاصمين.

(١١٠) السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ٨٩ ، الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١٠.

(١١١) الدسوقي ، حاشية الدسوقي. ج ٤ ص ١٣٩ ، ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٢.

(١١٢) فتح الباري ، كتاب الأحكام. ج ١٣ ص ١٨٥ ، ابن قدامة ، المغني ج ٩ ص ١٠٠.

(١١٣) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ١٨٥ ، ابن القيم ، الطرق الحكمية. ص ١٧٨ ، الطرابلسي ، معين الحكام. ص ١٧.

(١١٤) ابن نجيم ، البحر الرائق. ج ٧ ص ٦٧.

(١١٥) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأحكام. ج ١٣ ص ١٨٦.

(١١٦) ابن قدامة ، المغني. ج ٣ ص ١٠٠.

(١١٧) النووي ، المجموع. ج ١٩ ص ١٩٦ ، ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٣.

(٢) ولا نسلم أن الترجمة لا يعتبر فيها لفظ الشهادة لأن ما لا يفهمه الحاكم وجوده عنده كعدمه ، فإذا ترجم له كان كنقل الإقرار إليه من غير مجلسه ولا يقبل ذلك إلا من شاهدين كذا ههنا ، فعلى هذا تكون الترجمة شهادة تفتقر إلى العدد والعدالة ويعتبر فيها من الشروط ما يعتبر في الشهادة على الإقرار بذلك الحق.^(١١٨)

الراجح : أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة من اشتراط التعدد في الترجمة هو الأحوط والأكثر تحقيقاً للعدل ، هذا إذا كانت الدولة قادرة على أن توفر العدد الكافي من المترجمين ، وإلا فالإكتفاء بمترجم واحد سواء أكان رجلاً أو امرأة بشرط العدالة.

قال الإمام مالك : ” إذا اختصم إليه من لا يتكلم بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون واثنان أحب إلينا “.^(١١٩)

فيكون قول الشافعية والحنابلة عبارة عن رغبة في التثبت وورع من أن يخطئ القاضي إذا كان المترجمون متوفرين.

وقد اتجهت كثير من الدول الإسلامية في العصر الحالي إلى أن تجعل من المترجمين أعواناً للقضاة ، وعلى نفقة الدولة ، فكم من القضايا تعرضت للتعطيل والتأخير بسبب نقص عدد المترجمين.^(١٢٠)

سابعاً : أهل الخبرة :

هناك بعض الأمور التي تعرض على القاضي قد تحتاج إلى خبرة لأنَّ القاضي تعرض عليه شتى أنواع القضايا ، فالمنطعومات قد يدعي بعض الناس فيها أشياء فيفيد أهل الخبرة خلاف المدعي به ، وقد يدعي بعض الناس أن الذهب مثلاً مزيف فيعرض

(١١٨) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ١٠٠ ، النووي ، المجموع. ج ١٩ ص ١٩٥ ، الطريفي ، القضاء في

عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ج ١ ص ٣١٥.

(١١٩) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٣٢.

(١٢٠) محمد عبد الرحمن البكر ، السلطة القضائية. ص ٧٣٣.

على أهل الخبرة ليعينوا زيفه من عدمه ، وكذلك الدور قد يختلف الناس في مسلماتها فيعرضها القاضي على أهل الهندسة والمساحة^(١٣١) ليوضحوا للقاضي ما جهله منها.

لذا قال العلماء إن القاضي يحتاج إلى أهل الخبرة للاستعانة بهم في الوصول إلى الحق وقت الحاجة سواء اكانوا أطباء ام مهندسين أم تجاراً أم صناعاً أم زراعاً ، وإن لكل جنس ونوع أهل خبرة^(١٣٢) ، ولقد عدد ابن فرحون والطرابلسي أنواع الخبراء في زمنهم من الأطباء وأهل المعرفة في عيوب الدور - المهندسون - والتجار والزراع وغيرهم فقالا : " ويرجع إلى أهل الطب والمعرفة بالجراح في معرفة طول الجرح وعمقه ، وعرضه ، وهم الذين يتولون القصاص في رأس الجاني أو في بدنه مثل ذلك ، ولا يتولى ذلك المجني عليه ، وكذلك يرجع إلى أهل المعرفة من النساء في قياس الجرح وقدره إذا كان مما تجوز فيه شهادة النساء وكانت ماهرة بالطب ، ويرجع إلى أهل المعرفة من الأكرياء في معرفة عيوب الدواب ، وكذلك أهل المعرفة في عيوب الدور وما فيها من الصدوع والشقوق وسائر العيوب ، ويرجع إلى أهل المعرفة من التجار في تقويم المتلفات وعيوب الثياب... ويرجع إلى أهل المعرفة بالجوائح وما ينقص من الثمار ، وكذلك يرجع إلى أهل المعرفة بمسائل الضرر مما يحدثه الإنسان على جاره أو في الطرقات وأنواع ذلك "^(١٣٣)

وهؤلاء يستعين بهم القاضي دون تعيين لأحد في وظيفة ويفرض لهم من العطاء إذا استخدمهم بما يرى أنه معوض لهم وعلى قدر عملهم^(١٣٤). ويشترط في الخبير أن يكون بصيراً بعمله ذا نظر وفطنة ، وأن يكون مأموناً عدلاً. قال الشافعي : " والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع ، وهذا صحيح لأن القاسم أمين الحاكم ، فوجب أن يكون على صفة الكاتب من العدالة والأمانة واستكمال الأوصاف الأربعة ، ويزيد عليها أن يكون عارفاً بالحساب والمساحة والقسمة ، وأن يكون عارفاً بالقيم فإن

(١٣١) المساحة : بكسر الميم هو علم يعرف به طرق استعمال المجهولات العديدة العارضة للمقادير

وهي قسم من الحساب ، الرملي ، نهاية المحتاج. ج ٨ ص ٢٨٣.

(١٣٢) الماوردي ، آداب القاضي ج ٢ ص ٦٥ ، السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ١٠٢.

(١٣٣) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ٢ ص ٧٦ ، الطرابلسي ، معين الحكام. ص ١٣٠.

(١٣٤) ابن قدامة ، المغني. ج ١٠ ص ٣٣٣.

خفيت عليه القيم لاختلاف الأجناس المقومة لم يكن ذلك تقصيراً في صفته ، ورجع الحاكم في التقويم إلى غيره لأن لكل جنس ونوع أهل خبرة وهم أعلم بقيمته من غيرهم وليس يكمل معرفة الأجناس كلها أحد“ (١٢٥)

وأجرة الخبير من بيت المال ، لأن ذلك من المصالح العامة ، ولأن عمله تنمة لعمل القاضي ، وإن تعذر من بيت المال فلجأه على الشركاء ، ولا ينبغي للقاضي أن يجبر أحداً على قاسم خاص ، لأن ذلك يلحق به تهمة ، وأن إصطلحوا على قاسم خاص فلا بأس في ذلك. (١٢٦)

لقد درجت المحاكم في عصرنا الحاضر على أن تجعل من أعوان القضاة أهل الخبرة من الأطباء والمهندسين ومدققي الحسابات ، وغيرهم ، وتذهب بعض الدول إلى جعل هؤلاء جزءاً من المساعدين القضائيين الرسميين فتعينهم وتجري عليهم الأرزاق من خزانة الدولة ، والبعض الآخر تستعين بهم عن طريق الانتداب وتعمل لهم كشوفاً ، بحيث تستدعيهم عند الحاجة ، وقد تقوم الدولة بدفع مكافأة لهم على كل عمل يقومون به ، وقد تجعل ذلك على أطراف الخصوم.

وهذا هو المطبق الآن في النظم حيث تتجه بعض الدول إلى تعيين الخبراء أو ترك ذلك إلى اتفاق الأطراف. (١٢٧)

ثامناً : أهل الشورى :

مهما عظم فكر الإنسان وسمت عقليته وغزر علمه ومعرفته فهناك من يفوقه في بعض المسائل وإدراك حقائق الأشياء قال تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦].

تعريف الشورى : يقال شار العسل يشوره شوراً، استخرجه من قرص الشمع. ويقال شرت الدابة اذا قلبتها. ويقال شاورته في الامر واستشرته. وهو استخراج الرأي بمراجعته البعض إلى البعض. (١٢٨)

(١٢٥) الماوردي ، آداب القاضي ، ج ٢ ص ٦٦.

(١٢٦) السرخسي ، المبسوط. ج ١٦ ص ١٠٢ ، الرملي ، نهاية المحتاج. ج ٨ ص ٢٨٣.

(١٢٧) محمد عبد الرحمن البكر ، السلطة القضائية. ص ٧٢٩.

وفي الاصطلاح : هي الاجتماع على الأمر ، ليستشير كل واحد صاحبه ، ويستخرج ما عنده. ^(١٢٩) وقال القرطبي : هي : " عرض الأمر على الخيرة حتى يعلم المراد منه " ^(١٣٠)

وقد دل على مشروعية الشورى القرآن والسنة والإجماع ، فمن الكتاب :

قُلْ تَعَالَى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩].

وجه الدلالة : أن الآية الكريمة تدل على مشروعية الشورى وهى عامة ، يقول سيد قطب : وهو نص قاطع ، لا يدع للأمة المسلمة شكاً في أن الشورى مبدأ أساسي لا يقوم نظام الإسلام على أساس سواه. ^(١٣١)

وقل تعالى : ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى : ٣٨].

ومن السنة :

ورد في سيرة النبي ﷺ في أكثر من موضع أنه كان ﷺ وسلم يشاور أصحابه. حتى قال ابو هريره رضى الله عنه : ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي ﷺ. ^(١٣٢)

فشاور ﷺ أصحابه في أكثر القضايا خطورة نذكر منها :

مشاورته ﷺ لأصحابه قبل معركة بدر حول صلاحية أرض المعركة ^(١٣٣) ، ومشورته بعد انتهاء المعركة في مصير أسرى المشركين ^(١٣٤) ، ومشورته لأصحابه قبل معركة احد ^(١٣٥) ،

^(١٢٨) الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن. ص ٢٧٠ ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ص ٣٧٩.

^(١٢٩) ابن العربي ، احكام القرآن ج ١ ص ٢٩٨.

^(١٣٠) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٤ ص ٢٥٢.

^(١٣١) سيد قطب ، في ظلال القرآن. ج ٤ ص ١٩٩.

^(١٣٢) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الجهاد. ج ١٧ ص ١٠٢ ، الترمذي ، سنن الترمذي. ج ٤ ص ٢١٣.

^(١٣٣) سيرة ابن هشام. ج ٢ ص ٢٧٢ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى. ج ٢ ص ١٥ ، ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون. ج ٢ ص ٧٥١.

^(١٣٤) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٧ ص ١٠٣ ، سيرة ابن هشام. ج ٣ ص ٦٧.

^(١٣٥) ابن سعد ، الطبقات الكبرى. ج ٢ ص ٣٨ ، ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون. ج ٢ ص ٧٦٥.

وكذلك شاور علياً وأسامة رضي الله عنهما فيما رمى به أهل الإفك عائشة رضي الله عنها. (١٣٦)

قال البخاري: "كانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي ﷺ". (١٣٧)

من الإجماع: أجمع الصحابة ﷺ على مشروعية الشورى وأنها من الأمور التي تجعل الإنسان بعيداً عن الخطأ، وقد مارسها الصحابة ﷺ: فروى عن أبي بكر ﷺ: أنه إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى بينهم، وإن علمه من سنة رسول الله ﷺ قضى به، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة، فإن أعياه ذلك، دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم واستشارهم. (١٣٨)

وأرشد ﷺ ولاته وعماله إلى الشورى جاء في كتاب أرسله إلى خالد بن الوليد: "واستشر من معك من أكابر أصحاب رسول الله ﷺ فإن الله تبارك وتعالى موفقك بمشورتهم". (١٣٩)

وعلى هذا النهج سار عمر ﷺ. فالتزم ﷺ بمشاورة المسلمين في معظم شؤونهم ملجل منها وما دق. روى عنه ﷺ أنه كانت النازلة إذا نزلت به وليس عنده نص عن الله ولا عن رسول ﷺ جمع لها أصحاب رسول الله ﷺ ثم جعلها شورى بينهم. (١٤٠)

ومن النماذج في ممارسته للشورى ﷺ:

(١) أنه جعل الخلافة وهي أخطر وأعظم قضية جعلها بعده في ستة يتشاورون فيما بينهم لاختيار أحدهم. (١٤١)

(١٣٦) سيرة ابن هشام. ج ٣ ص ١٩٠، ابن حجر، فتح الباري. ج ١٧ ص ١٠٤.

(١٣٧) ابن حجر، فتح الباري. ج ١٧ ص ١٠٥.

(١٣٨) ابن القيم، إعلام الموقعين. ج ١ ص ٦٥.

(١٣٩) مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي. ص ٢٦٨.

(١٤٠) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير. ج ٨ ص ٣٠٤.

(١٤١) البيهقي، السنن الكبرى. ج ٨ ص ١٥١، ابن سعد، الطبقات الكبرى. ج ٣ ص ٣١٢.

- (٢) أنه قرر التاريخ من الهجرة بمشورة الناس في ذلك.^(١٤٢)
- (٣) وجعل ملة غيبة الرجل عن أهله أربعة أشهر بعد أن استشار الناس.^(١٤٣)
- (٤) وشاور في حد الخمر^(١٤٤) ، وفي غير ذلك.
- فهذا مما يؤكد مشروعية الشورى ووجوبها. قال الماوردي في الحكمة من المشورة :
- ” ليتوصل بها إلى معرفة ما لم يصل إليه من الأدلة وربما خفيت عليه سنة علم بها المستشار ولم يعلم بها المستشير. والثاني : ليستوضح بمنظرتهم طرق الاجتهاد والتوصل إلى غوامض المعاني فإنه بلجتمع الخواطر في المناظرة يكمل الاستيضاح والكشف فلذلك كان مأموراً بها “.^(١٤٥)
- لهذا عني علماء الإسلام وقضاته وحكامه بمشاورة أهل الفضل والعلم والمعرفة للاستئناس بأرائهم وليفتحوا لهم أبواباً ووجهات نظر ، قد يغفلوا عنها فيصلوا إلى ما يغلب على الظن أنه الصواب.
- قال ابن فرحون : ” قال المازري : القاضي مأمور بالاستشارة ولو كان عالماً لأن ما فكر فيه الفقهاء ومجثوا فيه تثق النفس به ما لا تثق بواحد إذا استبد برأيه “.^(١٤٦)
- والذين يستشارون في القضاء هم أهل العلم والمعرفة بكتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ والآثار عن الصحابة وأهل الفقه.
- قال الشافعي : ” ولا يشاور إذا نزل به المشكل إلا أميناً ، عالماً بالكتاب والسنة ، والآثار ، واقوئل الناس ، والقياس ، ولسان العرب. وشرط أهل الشورى العدالة المعتبرة في المخبر كالمفتى دون الشاهد. روي عن سفيان الثوري أنه قال : وليكن أهل مشورتك أهل التقوى وأهل الأمانة “.^(١٤٧)

(١٤٢) ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب. ص ١٦٤.

(١٤٣) السرخسي ، المبسوط. ج ١٠ ص ٢٠.

(١٤٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٣ ص ١٠٨.

(١٤٥) الماوردي ، آداب القاضي. ج ١ ص ٢٦٨.

(١٤٦) ابن فرحون ، تبصرة الحكام. ج ١ ص ٢٨.

(١٤٧) ابن قدامة ، المغني. ج ٩ ص ٥٢.

وأن يكونوا من أهل الاجتهاد في النوازل والأحكام ، فكل من جاز له أن يفتى في الشرع جاز أن يشاورة القاضي في الأحكام ، وعلى هذا تجوز مشاورة الأعمى والمرأة.

يقول الماوردي : ” وهذه شروط من يشاورة القاضي في الأحكام ومجموعها أن كل من صح أن يفتى في الشرع جاز أن يشاورة القاضي في الأحكام ، فيعتبر فيه شروط المفتى ولا تعتبر فيه شروط القاضي ، فيجوز أن يشاور الأعمى والمرأة... لأن كل واحد منهم يجوز أن يستفتى ويفتى “^(١٤٨)

- ويكون الشخص من أهل الاجتهاد والفتوى إذا أحاط علمه بخمس أصول هي :
- (١) علمه بكتاب الله تعالى في معرفته ناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومفسره ومجمله ، وعمومه وخصوصه ، وإن لم يقدّم بتلاوته.
 - (٢) علمه بسنة رسول الله ﷺ في معرفة أخبار التواتر ، والآحاد ، وصحة الطرق والإسناد وما تقدم منها وما تأخر ، وما كان على سبب وغير سبب ، وإن لم يسمعها مسنده ، إذا عرفها من وجوه الصحة.
 - (٣) علمه بالإجماع والاختلاف ، وأقوال الناس ، لاتباع الإجماع ، ويجتهد في المختلف.
 - (٤) علمه بالقياس : ما كان منه جلياً أو خفياً وقياس المعنى ، وقياس الشبه ، وصحة العلل وفسادها.
 - (٥) علمه بالعربية فيما تدعو الحاجة إليه من اللغة والإعراب ، لأن لغة الكتاب والسنة عربية ، فيعرف لسان العرب ، من صيغة ألفاظهم ، وموضوع خطابهم ، ليفرق بين الفاعل والمفعول ، وحكم الأوامر والنواهي ، والندب والإرشاد ، والعموم والخصوص.
- فإذا أحاط علماً بهذه الأصول الخمسة ، وإن لم يصير أعلم الناس بها جاز أن يشاورة القاضي في الأحكام النازلة.
- أما مجال الشورى أو ما تجرى به فإن القضايا التي تمر بالقاضي على نوعين :

^(١٤٨) الماوردي ، آداب القاضي. ج ١ ص ٢٦٣.

- ظاهر جلي قد حصل الاتفاق فيه ، وانعقد الإجماع عليه فلا يحتاج في مثل هذا إلى مشاورة.
- نوازل حادثة لم يرد فيها نص من كتاب ولا سنة ، أو اختلف العلماء فيها لأنها من مسائل الاجتهاد فهنا تكون المشاورة ليتنبه بمذكرة العلماء إلى ما يجوز أن يخفي عليه من وجه الدلالة في النصوص فيستوضح بهم طريق الاجتهاد.^(١٤٩)
- قال ابن حجر : " وقد اختلف في متعلق المشاورة فقليل في كل شئ ليس فيه نص وقيل في الأمر الديني فقط " ^(١٥٠) والأمر بالشورى إنما هو من باب الندب لأن الشورى لا تكن إلا في الأمور المباحة. ^(١٥١) ولأن ما وصفت به الشورى من أوصاف ، يُعد قرينه على الندب ، لأنها في جملتها بركة ، تطيب بها نفوس الناس ، وتتألف القلوب ، وترتفع بها أقدار المستشارين ، وليتميز الناصح من الغاش ^(١٥٢) ، ويفهم من كلام القرطبي وسيد قطب وعبد القادر عودة أن الشورى على الوجوب. ^(١٥٣)
- قال القرطبي : " والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب " ^(١٥٤)
- ولكن هذا الرأي غير مقبول لأن الله عز وجل مدح القوم الذين يمثلون لذلك ، وقد كان النبي ﷺ يشاور أصحابه ، ولم يشاورهم في الأحكام ، لأنها منزلة من عند الله ^(١٥٥)

^(١٤٩) ظافر القاسمي ، نظام الحكم في الإسلام ، السلطة القضائية. ج ٢ ص ٣٤٥

^(١٥٠) ابن حجر ، فتح الباري. ج ١٣ ص ٣٤٠.

^(١٥١) ابن العربي ، أحكام القرآن. ج ١ ص ٩٩ ، سيرة بن هشام. ج ٢ ص ٢٧٢. القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٤ ص ٢٤٩ ، ابن حجر ، فتح الباري. ج ٧ ص ١٠٥.

^(١٥٢) ابن سعد ، الطبقات الكبرى. ج ٢ ص ١٥ ، ابن العربي ، أحكام القرآن. ج ١ ص ٢٩٩.

^(١٥٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٤ ص ٢٤٦ ، سيد قطب ، في ظلال القرآن. ج ٤ ص ١١٩ ، عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية. ص ١٤٤ ، الطريفي ، القضاء في عهد عمر رضي الله عنه. ج ١ ص ٣٣٣.

^(١٥٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن. ج ٤ ص ٢٤٩

^(١٥٥) ابن العربي ، أحكام القرآن. ج ٤ ص ٦٥٥.

والمندح قرينه على أن الشورى مندوبة. فمن استشار يثاب ، ولا يعاقب من ترك ولكنه يكون قد ترك أمراً مشروعاً فيه الخير.

وقد علل ذلك الدكتور يس عمر يوسف قائلاً : ” لعل نظام المشاورة كان يرجع إلى عدم وجود مؤلفات فقهية ، ولا مدونات قانونية ، تشتمل على أحكام القضاء يمكن أن يلجأ إليها القاضي عند الاقتضاء ، أما الآن قد أصبحت وسائل التفسير في متناول القاضي فقد أصبح نظام المشاورة في ذمة التاريخ ، وإن كان منذ نشأته لم يمس باستقلال القضاء “^(١٥٦).

الخاتمة :

- من هذه الدراسة يخلص البحث إلى :
- أن الفقهاء قد نصوا على أنه يجب أن يكون مع القاضي آخرون يسمون بأعوان القاضي ، يساعدونه في القيام بالأعباء الكبيرة التي تتطلبها حسن سير العدالة.
- من أعوان القاضي ” الكاتب “ . ومن مهامه حفظ الدعاوى والبيانات وتدوين محاضر السجلات وتنظيمها والحفاظة عليها ليتمكن القاضي من الرجوع إليها عند الحاجة. وقد اتخذ النبي ﷺ كتاباً من الصحابة رضي الله عنهم فصار ذلك أصلاً في اتخاذ الكاتب.
- ذهب العلماء إلى اشتراط عدة شروط في الكاتب هي : الإسلام والعدالة والأهلية الكاملة ، إلى جانب ذلك فإن هنالك شروط يرى الفقهاء توفرها في الكاتب استحباباً منها : أن يكون الكاتب فقيهاً ، وأن يكون صحيح الضبط ، حافظاً ، واعياً ، وافر العقل ، جزل الرأي ، ورعاً ، نزهاً ، جيد الخط...
- من أعوان القاضي ” كتاب العدل “ وهم الذين يقومون بكتابة المبيعات والشهادات بين الناس والوكلاء ، فحينما تكون الأمور مضبوطة مكتوبة عند من يوثق بكتابته وشهادته ، ييسر على القاضي الوصول إلى الحق ، فيفصل بين الناس

^(١٥٦) د. يس عمر يوسف ، استقلال السلطة القضائية ، دار ومكتبة الهلال. ص ٣٢. الكاساني ، بدائع الصنائع. ج ٩ ص ٤١٠.

- دون مراوغة المتخاصمين ودون جحود وتلبيس الشاهدين أحياناً. لذلك كان على القاضي أن يشرف بنفسه على اختيار كتاب العدل ويتفقد أحوالهم وسجلاتهم.
- اشترط العلماء في كتاب العدل : الإسلام والعدالة والتكليف.
- من أعوان القاضي " البواب أو الحلب " ويتخذ حفظاً للنظام والهيبة أثناء نظر القضايا، وينادي على الخصوم للمثول أمام القاضي ، كما أنه يحجب القاضي عن يريدون الدخول إليه بغير إذنه في أوقات راحته وخلوته.
- واشترط في البواب أن يكون ثقةً أميناً عفيفاً نزيهاً.
- واختلف العلماء في حكم اتخاذ القاضي حلباً ، والراجح أنه لا مانع من اتخاذ الحلب عند الحاجة إليه وكثرة الناس ، وتزاحمهم عند القاضي ، أما إذا قل الناس وسكنت نفوسهم فلا حاجة إلى اتخاذ البواب والحلب في مجلس القضاء.
- إن من أبرز أعوان القاضي " الشرطة " ومهمتهم الوقوف بين يدي القاضي أو القيام على رأسه ، وإحضار الخصوم وحفظ النظام وترتيب الخصوم والشهود والتعرف على المجرم والتحقيق معه وذلك بعد ثبوت التهمة. وتنفيذ العقوبات من الحدود والتعازير بعد حكم القاضي فيها وغير ذلك من المهمات التي تعين القاضي على أداء مهمته.
- وينبغي أن يكونوا من ذوي الدين وأهل الثقة والأمانة والتعفف والبعد عن الطمع.
- من أعوان القاضي " الوكلاء بالخصومة " ذلك لأن بعض الناس يحتاج إلى من يدافع عنه في الخصومة ، ويعبر عن وجهة نظره داعماً لها بالأدلة والبراهين والحجج ، والمدافعون هم من يسمون بالوكلاء - المحامون -. والوكيل يجب أن يكون عوناً للقاضي في الوصول إلى الحق ، وألاً تكون أقواله مبنية على الباطل والمراوغة وإبطال الحق وإحقاق الباطل وكسب الدعوى بأي أسلوب ليستفيد مالياً من موكله ، لذا فلا بد من فرض الرقابة الشديدة على الحاملة من قبل العلماء العارفين.

- ومن أعوان القاضي "الترجمان" الذي يتخذ القاضي ليقوم بنقل لغة أحد الخصمين أو الشهود إذا اختصم أو شهد عنده من لا يعرف لغته، واشترط العلماء شروطاً للمترجم منها: الإسلام والثقة، والعدالة، والأمانة.
- اختلف العلماء في مقدار نصاب الترجمة إلى قولين: أولهما التعدد والثاني الاكتفاء بترجمة العدل الواحد، والراجح أن اشتراط التعدد في الترجمة هو الأحوط والأكثر تحقيقاً للعدالة، هذا إذا كانت الدولة قادرة على أن توفر العدد الكافي من المترجمين، وإلا فلاكتفاء بمترجم واحد سواء أكان رجلاً أو امرأة بشرط العدالة.
- كذلك يحتاج القاضي إلى "أهل الخبرة" للاستعانة بهم في الوصول إلى الحق وقت الحاجة سواء أكانوا أطباء أم مهندسين أم تجاراً أم صناعاً أم زراعاً. ويستعين بهم القاضي دون تعيين لأحدٍ في وظيفة ويفرض لهم من العطاء إذا استخدمهم بما يرى أنه معوض لهم وعلى قدر عملهم. ويشترط في الخبير أن يكون بصيراً بعمله، ذا نظر وفطنة، وأن يكون مأموناً عدلاً.
- ومن أعوان القاضي "أهل الشورى"، وقد عني علماء الإسلام وقضاته وحكامه بمشاورة أهل الفضل والعلم والمعرفة للاستئناس بأرائهم، وليفتحوا لهم أبواباً ووجهات نظر، قد يغفلوا عنها فيصلوا إلى ما يغلب على الظن أنه الصواب، والذين يستشارون في القضاء هم أهل العلم والمعرفة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والآثار عن الصحابة وأهل الفقه ومن شروطهم العدالة، وأن يكونوا من أهل الاجتهاد في النوازل والأحكام.

قائمة المصادر والمراجع :

- (١) الأصفهاني : أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٦١م.
- (٢) الباز : سليم رستم ، شرح مجلة الأحكام العدلية ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٢٣م.
- (٣) البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ، دار الفكر ، بيروت.
- (٤) الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، سنن الترمذي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٠م.
- (٥) ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، تعليق أسامة عبد الكريم الرفاعي ، دار إحياء علوم الدين ، دمشق.
- (٦) الحراني : مجد الدين أبو البركات الحراني ، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٥٠م.
- (٧) ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الخلي ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مصر ، ١٩٧٠م.
- (٨) حميد الله ، محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة ، دار الإرشاد ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩م.
- (٩) ابن حيان : وكيع الله محمد بن خلف بن حيان ، أخبار القضاة ، مكتبة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٧م.
- (١٠) ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر بيروت.
- (١١) ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ أو تاريخ ابن خلدون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م.
- (١٢) الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدرامي ، سنن الدارمي ، دار إحياء السنة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الأولى.

- (١٣) أبو داؤود : سليمان بن الأشعث أبو داؤود ، سنن أبي داؤود ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢م.
- (١٤) الدسوقي ، محمد بن عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدرديري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية.
- (١٥) ابن أبي الدم : شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم ، ادب القضاء وهو الدر المنظومات في الأقضية والحكومات ، تحقيق محمد مصطفى الزحيلي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، ١٩٧٥م.
- (١٦) الرملي : شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧م.
- (١٧) ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م.
- (١٨) السرخسي : محمد بن أحمد أبو بكر السرخسي ، المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية.
- (١٩) السمناني ، علي بن محمد بن أحمد السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة ، مطبعة اسعد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧٠م.
- (٢٠) السيوطي ، جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٤م.
- (٢١) الشيباني : أحمد بن حنبل الشيباني ، المسند ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٨هـ.
- (٢٢) الشيرازي : أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يونس الشيرازي ، المهذب في فقه الإمام الشافعي ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٩م.
- (٢٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الطبري ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ.
- (٢٤) الطرابلسي : علاء الدين الطرابلسي ، معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣م.

- (٢٥) الطريفي : ناصر بن عقيل الطريفي ، القضاء في عهد عمر رضي الله عنه ، دار المندني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م.
- (٢٦) ابن عابدين : محمد أمين عابدين ، حاشية ابن عابدين ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م.
- (٢٧) ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، أحكام القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى.
- (٢٨) عرنوس : محمد بن محمد عرنوس ، تاريخ القضاء في الإسلام ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.
- (٢٩) العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ.
- (٣٠) العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٨هـ.
- (٣١) ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن فرحون ، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٥٨م.
- (٣٢) الفيروزابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، القاموس المحيطة ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢م.
- (٣٣) القاسمي : ظافر القاسمي ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، السلطة القضائية ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٢م.
- (٣٤) ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة ، المغني مع الشرح الكبير ، مطبعة المنار ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٧هـ.
- (٣٥) ابن قدامة ، الكافي في فقه الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م.
- (٣٦) ابن قدامة ، المقنع في فقه الإمام أحمد ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثانية.

- (٣٧) القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، الفروق ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ.
- (٣٨) القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة الشعب ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م.
- (٣٩) قطب : سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٧م.
- (٤٠) ابن القيم : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦٩م.
- (٤١) ابن القيم ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٥٣م.
- (٤٢) الكاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، المطبعة الجمالية ، مصر ، الطبعة الأولى.
- (٤٣) الماوردي : أبو الحسن محمد بن حبيب الماوردي ، آداب القاضي ، تحقيق محي هلال سرحان ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧١م.
- (٤٤) المودودي ، أبو الأعلى المودودي ، نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م.
- (٤٥) ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، مصور عن الطبعة البولاقية مع تصويبات وفهارس ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر ، القاهرة.
- (٤٦) ابن نجيم ، زين العابدين إبراهيم بن نجيم ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق للنسفي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية.
- (٤٧) نظام : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٤م.
- (٤٨) النووي : محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المكتبة المصرية ، مصر ، الطبعة الأولى.

- (٤٩) النووي : المجموع شرح المذهب ، الناشر زكريا علي يوسف ، مطبعة العاصمة ، القاهرة.
- (٥٠) ابن هشام : أبو محمد عبد الملك بن هشام ، السيرة النبوية ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٥م.
- (٥١) ابن همام ، كمال الدين محمد بن همام ، فتح القدير في شرح الهداية للمرغيناني ، المطبعة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ.
- (٥٢) واصل : نصر فريد محمد واصل : السلطة القضائية ونظام القضاء ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م.